



”جريمة جديدة تضاف لسجل جرائم الاحتلال بحق المدنيين العزل”

”حماية” يدين استهداف الاحتلال لعائلة خماش، ويطالب بملاحقته في المحافل الدولية

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الهجمي واللاأخلاقي على قطاع غزة، ضاربة بعرض الحائط كافة القوانين والمواثيق الدولية، التي تكفل حماية المدنيين في أوقات الحرب، هذا وتواصل قوات الاحتلال مخالفتها لمبادئ القانون الدولي الأساسية والمتمثلة بمبدأ الضرورة العسكرية و مبدأ التناسب ومبدأ التمييز، حيث استهدفت طائرات الاحتلال الحربية منذ مساء أمس عدد من المواقع والمباني المدنية والأراضي الزراعية، والتي نتج عنها مقتل ثلاثة مواطنين وإصابة نحو "١٥" آخرين.

مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يبدي قلقه جراء هذا التصعيد، فإنه يدين بإشد العبارات جريمة الإستهداف الممنهج والمنظم لمنزل مدني في مدينة "دير البلح" تعود ملكيته للمواطن محمد خماش، حيث أدى هذا الإستهداف لمقتل زوجة مالك المنزل "إيناس خماش" وبالغلة من العمر "٢٣" عام وهي حامل، وابنته الطفلة "بيان خماش" وبالغلة من العمر عام ونصف، كما أصيب مالك المنزل بجراح متوسطة، وتأتي هذه الجريمة في سياق تصعيد إسرائيلي ثان خلال أقل من شهر ضد قطاع غزة .

مركز حماية لحقوق الإنسان إزاء هذه الانتهاكات الخطيرة المخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني ولاتفاقية جينيف الرابعة والتي نصت على حماية المدنيين من أي اعتداء قد يقع عليهم، وبالنظر لخطورة هذه الجريمة ، فإنه يطالب:



١. المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان بإدانة العدوان الهجمي ضد القطاع، وجريمة استهداف عائلة

خماش بشكل خاص والتحرك الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي على القطاع.

٢. الدول المتعاقدة والموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بتحديد موقفها من جرائم الاحتلال التي جاءت

دون مبرر والتي تخالف مبادئ وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، والعمل على محاسبة قوات الاحتلال

على هذه الانتهاكات.

٣. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في دعم قضيتهم العادلة

والعمل على الوقف الفوري والسريع للعدوان.

٤. المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بضرورة التحرك الفوري باستخدام صلاحيتها والنظر في

الجريمة فوراً، وتقديم قادة دولة الاحتلال المسؤولين عن هذه الجريمة للمحاكمة.

٥. السلطة الوطنية الفلسطينية لإحالة ملفات جرائم الاحتلال بحق المدنيين للمحكمة الجنائية الدولية.

"أنتهى"

٢٠١٨/٠٨/٠٩